مجلة تكريت للعلوم السياسية

**اسم المقال:** الصناديق السيادية ومدى ملائمة البيئه العراقيه لإنشائها
**اسم الكاتب:** أ.م.د. رائد فاضل جويد عواد الحسيناوي
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7909
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 11:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i34.290

TJFPS

ISSUE 34

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

# الصناديق السيادية ومدى ملائمة البيئة العراقية لأنشائها للمدة 2010-2020

# Sovereign funds and the suitability of the Iraqi environment for their establishment for the period 2010-2020

Assistant Professor Dr. Raid Fadhil Jwaid [a]
Tikrit University\College of Political Sciences [a]

أ.م.د رائد فاضل جويد عواد الحسيناوي * [a]
جامعة تكريت \ كلية العلوم السياسية [a]

**Article info.**

**Article history:**
- Received 27 Sep. 2024
-Received in revised form 09 Oct. 2024
- Final Proofreading 03 Nov. 2024
- Accepted 18 Nov. 2024
- Available online 31 Dec. 2024

**Keywords:**
- Sovereign funds
- The Iraqi economy
- Financial policy
- Monetary policy

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**Abstract:** The current research aims to develop the general frameworks of sovereign funds and its compatibility with the Iraqi economy reality and the requirement of creating sovereign funds in the environment of Iraq after determining the major variables which directly effect on research subject ، the research main problem is the weakness of necessary knowledge to establish sovereign funds in Iraq and its success average or adopting this idea seriously ، and the available requirement is unknown .

Private Banks ، investment companies ، insurance companies that listed in Iraqi stock markets and number of university professors at Al-Imam University College / Balad were chosen as a research model to communicate directly with other sectors ، and establishing the requirements of Hedge funds and it included a research sample and the decision and key of the tool were taken from them ، and making organized interviews with them ، the data which used to analyze statistical software (SPSS) ، and many statistical methods as arithmetic mean and deviation are used . The research find a group of results and the main result was that the current Iraqi economic situation has a negative impact on the Iraqi investment arena and that effect on establishing economic hedge funds requirements which considers the basis of other complementary requirements and without

* **Corresponding Author:** Dr. Raid Fadhil Jwaid **,E-Mail:** raed-2020@gmail.com
**Tel:** xxx**, Affiliation**: Tikrit University - College of Political Sciences.

an operational economy and strong investment any other direction is useless ، which need a serious attempt enhance security and economy by the authorities by making changes in plans and strategies related to these two variables ، the current country situation prevents the success of any project similar to establishing a hedge fund.

**معلومات البحث :**

**تواريخ البحث:**

- الاستلام: 27 أيلول 2024
- الاستلام بعد التنقيح 9 تشرين الأول 2024
- التدقيق اللغوي 03 تشرين الثاني 2024
- القبول: 18 تشرين الثاني 2024
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2024

**الكلمات المفتاحية:**

- الصناديق السيادية
- الاقتصاد العراقي
- السياسة المالية
- السياسية النقدية

**الخلاصة** : أن هذا البحث يهدف الى تطوير الاطر العامة لمفهوم الصناديق السيادية ومدى انسجامها مع واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إنشاء صناديق السيادية في البيئة العراقية بعد تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر مباشرة على موضوع البحث ، فمعظم اشكالية البحث مشكلة ضعف المعرفة اللازمة لتركيب صناديق السيادية في العراق ومدى نجاحها أو تبني هذه الفكرة على أرض الواقع ، وعدم معرفة ما هو متاح لإنشاء المتطلبات اللازمة.

تم اختيار البنوك الخاصة وشركات الاستثمار وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعدد من الاساتذة الجامعيين في كلية الامام الجامعة / بلد كنموذج بحثي يجري الاتصال المباشر مع أكثر من القطاعات الأخرى ، مع إنشاء متطلبات صناديق التحوط وقد شملت عينة بحثية واخذت منهم القرار ومفتاح الأداة لجمع البيانات والمعلومات وكذلك إجراء مقابلات منظمة مع عدد منها كانت البيانات التي تستخدم تحليل البرمجيات الإحصائية (SPSS)، واستخدمت العديد من الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف ، و وجد البحث مجموعة من النتائج ربما أبرزها أن الوضع الاقتصادي العراقي الراهن انعكس سلبًا على الساحة الاستثمارية العراقية مؤثرًا على جميع متطلبات إنشاء صناديق التحوط الاقتصادية وهو الأساس الذي تستند عليه جميع المتطلبات الأخرى التكميلية وبدون وجود الاقتصاد التشغيلي و الاستثمار القوي يصبح دون جدوى أي محور آخر الأمر الذي يستلزم محاولة النهوض بالأمن والاقتصاد من قبل السلطات المعنية إلى الواقع من خلال إجراء تغييرات في الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بهذين المتغيرين ، ووضع البلد حاليًا يحول دون نجاح أي مشروع استثماري مماثل لإنشاء صندوق تحوطي.

## المقدمة:

تعد الصناديق السيادية أحد أدوات إدارة الثروة التي تهدف إلى استثمار العائدات الناتجة عن الموارد الطبيعية أو العائدات الحكومية الأخرى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل. وتعتبر الصناديق السيادية جزءاً مهماً من التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي للدول التي تمتلك موارد طبيعية هائلة مثل النفط والغاز.

في المدة من عام 2010 إلى 2020، كان العراق تواجه تحديات كبيرة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية والتغيرات الاقتصادية العالمية، مما أثر على قدرتها على إنشاء صندوق سيادي بكفاءة. على الرغم

من أن العراق يمتلك موارد نفطية هائلة، إلا أن إدارتها واستثمارها بشكل فعال كانت تحدياً بسبب الظروف السياسية والأمنية المضطربة، فضلاً عن الفساد المنتشر.

مع ذلك، كانت هناك محاولات متكررة لإنشاء صندوق سيادي في العراق خلال هذه الفترة، وقد شهدت بعض الجهود التقدم في هذا الصدد، لكن العراق ما زال يواجه تحديات كبيرة في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية.

بشكل عام، يمكن القول بأن البيئة العراقية كانت غير ملائمة بشكل كبير لإنشاء صندوق سيادي خلال الفترة المذكورة، وذلك بسبب التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. ومع ذلك، قد تكون هناك فرص لتحسين البيئة في المستقبل من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مما قد يسهم في خلق بيئة أكثر ملائمة لتأسيس صندوق سيادي فعال في العراق.

**اولاً: مشكلة البحث :**

لطالما تسمع عن قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وعن سبب هبوط قيمة الدينار مقابل الدولار .وكذلك بالمقابل ارتفاع قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وهذا الوضع المتعاكس شجعنا للبحث عن الأسباب، فبحثنا بمواقع الإلكترونية عربيه وعالميه عن أسباب اختلاف قيمة العملات مقابل الدولار الأمريكي وكان نتيجة البحث جميعها متشابهة متعددة الأسباب وهي وجود صندوق سيادي بكل دوله وهو الذي يتحكم بقيمة العملة وكذلك يتحكم باقتصاد الدولة كل ذلك دفعنا الى محاولة اكتشاف هذه الفجوات المعرفية للصناديق السيادية وطرح مشكل البحث بالتساؤلات الأتية:

(1 ماهي صناديق السيادية ومدى تأثيرها على اقتصاد الدولة وكذلك تأثيرها على قيمة عملة الدولة ؟

(2 ما أهمية الصناديق السيادية في رفع اقتصاد الدولة ؟

(3 هل العراق دوله لها إمكانيات لإنشاء صندوق سيادي ؟

**ثانياً : اهداف البحث :**

تحديد اهداف البحث لتوضيح مسار وترجمة مشكلة البحث كما يلي :

1)معرفة أهمية الصناديق السيادية على صعيد العراق بشكل خاص وعلى صعيد البلدان الأخرى الذي يلعب دورا مهما في اقتصادها.

2)معرفة مدى توفر المتطلبات الأساسية لإنشاء الصناديق السيادية في البيئة العراقية.

3)وفي نهاية البحث يجب تحديد نجاح او فشل وضع صناديق سياديه في ضل ظروف العراق الاقتصادية والمالية والأمنية .

**ثالثاً : أهمية البحث** : يمكن توضيح أهمية البحث بالنقاط الأتية :

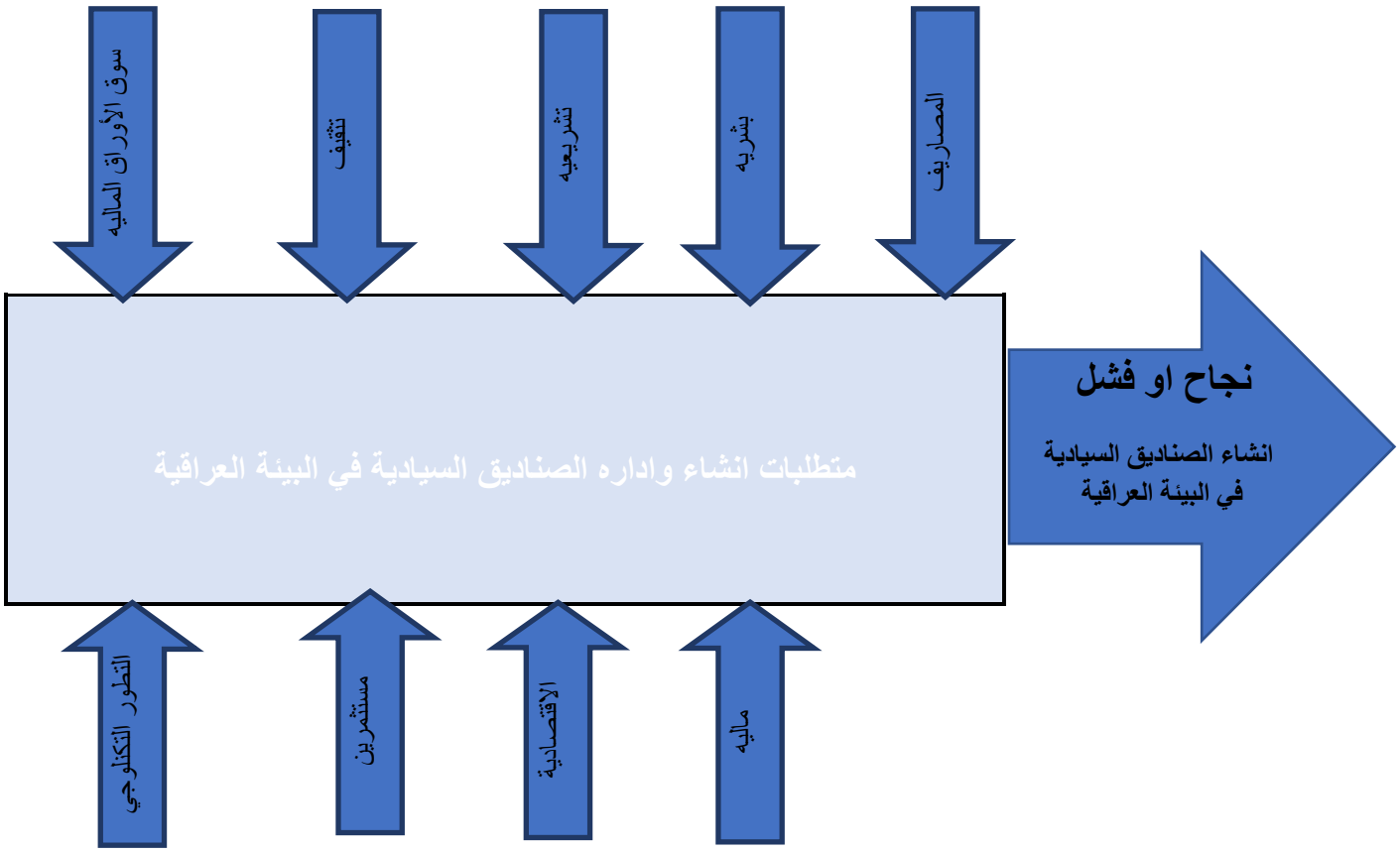
1) أهميه موضوع البحث كون الصناديق السيادية من احدث الوسائل الاستثمارية التي من خلالها يتم جني الأرباح بشكل كبير في الدول سواء كانت العربية او الأجنبية.

2) بسبب الصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية والاستثمارية في العراق تفرض على الدولة إعادة النظر في برامجها وسياساتها الاستثمارية وتبني وسائل استثماريه تواكب التغيرات العالمية.

3) على الرغم من أهمية موضوع البحث إلا إن ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في العراق بشكل خاص.

4) يتماشى موضوع دراسة البحث مع حاجة الدولة التي توجه نحو احتضان وسائل استثماريه جديده من مبدأ اهميه تنوع الاستثمارات في البيئة العراقية.

**رابعاً :نموذج البحث:**



**خامساً : فرضيات البحث**

نموذج البحث : تتوفر في العراق إمكانية إنشاء وإدارة الصناديق السيادية.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الأتية:

1) الفرضية الفرعية الأولى : توجد في العراق المتطلبات المالية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية .
2) الفرضية الفرعية الثانية: توجد في العراق المتطلبات البشرية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
3) الفرضية الفرعية الثالثة : توجد في العراق المتطلبات التشريعية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية .
4) الفرضية الفرعية الرابعة: توجد في العراق متطلبات تكنلوجيا المعلومات لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
5) الفرضية الفرعية الخامسة: توجد في العراق متطلبات دعم سوق الأوراق المالية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
6) الفرضية الفرعية السادسة: توجد في العراق متطلبات البيئة الاقتصادية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
7) الفرضية الفرعية السابعة: توجد في العراق متطلبات البيئة الاقتصادية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
8) الفرضية الفرعية الثامنة: توجد في العراق متطلبات التثقيف لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.

**سادساً : عينة البحث او الدراسة**

تتكون عينة البحث كما مبين في الجدول التالي:

| ت | نوع المجتمع | العينة |
|---|---|---|
| -1 | أعضاء مجلس النواب | 28 اعضاء |
| | أعضاء مجالس المحافظات | 18 أعضاء |
| | أساتذة جامعيين | 30 استاذ |
| -2 | القطاع المصرفي الخاص والمسجل في هيئه الأوراق المالية | 50 موظف |
| -3 | شركة الاستثمار المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية | 15 شركات |
| -4 | شركات التأمين المسجل في سوق الأوراق المالية | 5 شركات |

**المبحث الأول: الجانب النظري**

**اولا: مفهوم الصناديق السيادية**

لقد تمت صياغة مصطلح الصناديق السيادية عام 1950 لوصف اي صندوق استثمار يستخدم الحوافز التشجيعية البيع على المكشوف والواقعية الرافعة المالية (1).

تعود شعبيه الصناديق السيادية على انهها اقل تنضيماً مقاربة بالأدوات المالية الأخرى، وهذه المرونة تتيح لها استخدام أدوات الاستثمار القوية مثل البيع على المكشوف للاستفادة من انخفاض سعر السهم والرافعة المالية من مضاعفة استثماراتهم وأرباحهم وتنظم على شكل شراكات تكون العضوية فيها محدده بحد اقصى قدروه 499 مستثمر وفقط من المستثمرين المعتمدين كما هي محدده من قبل لجنة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC(2).

المستثمرين المعتمدين ومكاتب العائلة ومستثمرين المؤسسات كالبنوك الخاصة وصناديق التقاعد والاوقاف والتأمينات هم من يقومون باستثمار فيه وذلك خوفا على المستثمرين الصغار من فقدان اموالهم عند الاستثمار في الصناديق السيادية.

أن الصناديق السيادية هي أوعيه استثماريه غير مقيده نسبيا فيما تفعله غير منظمه (في الوقت الحالي) تتقاضي رسوماً عالية جداً ولن تعطيك بالضرورة امولك عندما تريد ذلك وعادة لا تخبرك بما تفعله مع المقترضين ان تكسب المال في كل وقت وعندما تفشل في ذلك فأن مستثمريها يسترد اموالهم ويذهبون الى شخص جنى المال مؤخرا (3)

**ثانيا: نشأة الصناديق السيادية :**

ظهرت الصناديق السيادية لأول مرة في بداية الألفية الجديدة، بعد أن بدأت بعض الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا في تخصيص جزء من عائداتها من الموارد الطبيعية إلى تأسيس هذه الصناديق. وقد تمثلت هذه الخطوة في استجابة للحاجة إلى تنويع الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية وتوجيه العائدات نحو استثمارات تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية.

على الرغم من أن الصناديق السيادية لم تحصل على اهتمام كبير من قبل المستثمرين الا في السنوات الأخيرة الا انها كانت خيارا مهما لعدد من المستثمرين الاخرين ولعده عقود حيث كان (الفريد ونسلوا جونز)اول المهتمين في مجال انشائها وكانت بدايته عندما تخرج من جامعه هارفرد عام 1923م وقد تم

إنشاء اول صندوق سيادي عام 1949 م على يده والذي كان يقوم على فكرة امتلاك اسهم مقيمه بأقل من قيمتها (مركز طويل) وبيع الاسهم المبالغ في تقييمها(مركز قصير) وقد تم انشاء هذا النموذج من الصناديق السيادية على شكل شراكه محدود .(4)

حافظ جونز على سرية استراتيجيه حتى عام 1966 م اي لمدة 17 عام من عمله السري وبعدها كشفت مجلة "فورتش " عن سبب نجاحه وذلك في مقاله بعنوان (لا يمكن لاحد من مجاراة جونز) وأفصح عن تفاصيل استراتيجيته الاستثمارية، وذكر في المقالة مصطلح (الصناديق السيادية (لأول مره لوصف الاستراتيجية التي عمل بها جونز. (5)

وبعد ذلك تمت هذه الصناديق السيادية في عام 1960 م وبعد نجاحه دخل في العديد من الصناديق السيادية في هذا المجالات حتى بلغ عددها 200 صندوق في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1968 م الا انها لم تستثمر نتيجة هبوط الاسواق في الاعوام عام 1969 _19970_1973_1974 اذ تكبدت بالكثير من الخسائر وفي عام 1980 م تم اطلاقها مره اخرى وبالفعل تم تأسيس صندوق سيادي جديد تنوع استراتيجياته واستثماره وانحرفت على نحو كبير عن غرضه الأصلي.

والحقيقة تختلف هياكل وأساليب إدارة الصناديق السيادية حسب كل دولة. وتتميز بعض الصناديق بوجود هياكل مستقلة تدير الأموال بشكل مستقل عن الحكومة، في حين تكون للحكومة دور إشرافي وتوجيهي. في حين أن بعض الصناديق تكون جزءاً من السياسات الحكومية مباشرة وتخضع للرقابة والإشراف المباشر من الحكومة.

**المبحث الثاني: الجانب العملي**

**تمهيد:**

في هذا المبحث نقوم بحساب قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدة فرضيات قد وضعناها والتي على اساسها نحدد هل يمكن للبيئة العراقية ملائمه لإنشاء الصناديق السيادية أم لا وذلك عن طريق توزيع استبانة كما موضح في عينة البحث في المنهجية.

**نتائج الاستبانة :**

**أولا: المتطلبات المالية:**

بلغت نسبة الوسط الحاسبي لهذا المحور (2.82) وهي اصغر قيمة الوسط الحسابي الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعنى بأن اجابة العينة في هذا المحور تتوجه نحو الضعيف والضعيف جدا، وبانحراف معياري (0.98)،ويضم هذا المحور على فقرتين وهي :

| الفقرات | 0% - 20% | | 21% - 40% | | 41% - 60% | | 61% - 80% | | 81% - 100% | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | |
| أ | 9 | 9.6 | 19 | 20.2 | 25 | 26.6 | 27 | 28.7 | 14 | 14.9 | 3.19 | 1.20 |
| ب | 19 | 20.2 | 30 | 31.9 | 25 | 26.6 | 10 | 10.6 | 10 | 10.6 | 2.60 | 1.23 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | **2.82** | **0.98** |

نلاحظ من ان الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمة للوسط الحسابي حصلت عليه الفقرة (أ) التي نصت (مدى توفر راس المال الكافي للمؤسسات المالية والشركات العراقية لإنشاء وادارة الصناديق التحوط) (3.19) وهي اعلى من قيمة الوسط الافتراضي ، اي ان توجه اجابة العينة امست متوجه نحو الجيد وبنسبه (28.7%) ونحو الجيد جدا وبنسبه (14.9%) وقد اجمع الخبراء المختصين ممن تمت مقابلتهم على مقولة

ان راس المال جبان ويبحث عن بينه امنه ورغم تحقيق المؤسسات المالية والمصارف العراقية الخاصة زياده سنوية كبيره في راس مالها المبين في تقاريرها السنوية التي اطلعت عليها الباحث إلا انه لا غير كاف لأنشاء صندوق تحور وذلك يعود لجملة من الاسباب اهمها واولها ان راس المال المهاجر اكبر من الموجود كما ان الحكومات لم تستطيع ان تضع قانونا لجذب وعدة راس المال المهاجر ويبدو ان التشجيع عكسي تماما مما لا يوفر راس مال متراكم يمكن توظيفه بلغت قيمة الوسط الحسابي ، أما الفقرة (ب) (مدا توفر مؤسسات للإقراض تفي بالحاجة عند الضرورة لأنشاء وادارة صناديق التحوط) فقد حصلت على اقل قيمة للوسط الحسابي والذي بلغ (2.60) وهي اصغر من نسبة الوسط الافتراضي، أي أن توجه اجابة العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (31.9%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (20.2%) وقد تناقضت اراء الخبراء حول مدى توفر مؤسسات للإقراض اذ اكد البعض على وجودها وبنسبة جيدة في ما اكد البعض الاخر على وجود ضعف كبير بتوفر هذا النوع من المؤسسات، وقد يعود هذا التناقض الى اختلاف نطاق عمل هذه المؤسسات والمصارف وحجم اعمالها اليومي وسمعتها في السوق ، فمن يحظى بحجم اعمال يومي كبير ونطاق واسع من الاستثمارات والسمعة الجيدة يتوفر له نطاق اوسع بالضرورة من المقرضين والعكس صحيح.

**ثانيا : المتطلبات البشرية :**

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (3.07) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الجيد والجيد جدا، وبانحراف معياري(0.85)،ويحتوي هذا المحور على فقرتين وهي:

| الفقرات | | **0% - 20%** | | **21% - 40%** | | **41% - 60%** | | **61% - 80%** | | **81% - 100%** | | **الوسط الحسابي** | **الانحراف المعياري** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| أ | | 11.7 | 27 | 28.7 | 30 | 31.9 | 23 | 24.5 | 3 | 3.2 | | 2.79 | 1.05 |
| ب | | 7.4 | 12 | 12.8 | 30 | 31.9 | 31 | 33.0 | 14 | 14.9 | | 3.35 | 1.11 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | | 3.07 | 0.85 |

نلاحظ من الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمة للأوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) التي نصت (مدى توفر خبراء محاسبين قادرين على معالجة الحسابات المعقدة عند انشاء وادارة صناديق التحوط (3.35) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي ،أي إن اتجاهات إجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبه (33.0%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (14.9%) في حين ان اقل قيمه للأوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (ب) (مدى قدرة الشركات العراقية على تأهيل ملاكاتها عبر الشركات العراقية التدريبية لإنشاء وادارة صناديق التحوط ) (2.79) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي ، أي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (28.7%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (11.7%).

**ثالثا : البيئة التشريعية :**

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.79) وهي اصغر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (3)وهذا يعني ان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الضعيف والضعيف جدا ،وبانحراف معياري (0.99)، ويحتوي هذا المحور على فقرتين وهي :

| الفقرات | 0% - 20% | | 21% - 40% | | 41% - 60% | | 61% - 80% | | 81% - 100% | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | |
| أ | 38 | 40.4 | 19 | 20.2 | 17 | 18.1 | 12 | 12.8 | 8 | 8.5 | 2.29 | 1.34 |
| ب | 15 | 16.0 | 15 | 16.0 | 30 | 31.9 | 22 | 23.4 | 12 | 12.8 | 3.01 | 1.25 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | 2.79 | 0.99 |

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمه للأوساط الحسابية ظهر في الفقرة (أ) التي نصت على (مدى امكانيه الإفادة من قوانين ولوائح وتعليمات الدول الحاضنة في صناديق التحوط)(3.01) وهي اكبر من قيمه الوسط الفرضي ،أي أن اتجاهات إجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (23.4%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (12.8%) اما الفقرة (ب) فقد حصلت على اقل قيمه للأوساط الحسابية

التي تنص (مدى اسهام البرلمان بوضع القوانين والاجراءات الخاصة بإنشاء الصناديق والتحوط)(2.29) وهي اصغر من قيمه الوسط الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (20.2%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (40.4%)،هذه النتائج تشير الى ضعف الثقة بالمراكز التشريعية والهيئات العراقية التي لها ارتباط مباشر بسن القوانين والتشريعات بوضع القواعد الأساسية لإنشاء صناديق التحوط وهذه مشكله كبيرة تفوق بقيمة المشاكل التي توضح من خلال هذه الدراسة وعلاجها يحتاج جهود كبيره من هذه الهيئات اعادة بناء الثقة في كفاءتها وفعالياتها في دورها التشريعي على اقل تقدير.

**رابعا :البنية الاقتصادية:**

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور3.13) ) وهي اكبر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ(3) وهذا يعني ان اجابة العينة في هذا المحور متجه نحو الجيد والجيد جدا ، وبانحراف معياري(0.95) ويحتوي هذا المحور على فقرتين وهي:

| الفقرات | 0% – 20% | | 21% – 40% | | 41% – 60% | | 61% – 80% | | 81% – 100% | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | |
| أ | 1 | 1.1 | 18 | 19.1 | 25 | 26.6 | 34 | 36.2 | 16 | 17.0 | 3.49 | 1.02 |
| ب | 8 | 8.5 | 24 | 25.5 | 29 | 30.9 | 28 | 29.8 | 5 | 5.3 | 2.98 | 1.06 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | 3.13 | 0.95 |

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان قيمة الوسط الحسابي للفقرة (أ) (مدى وجود حاجة حقيقية اقتصادية لإنشاء صناديق التحوط في البيئة العراقية) بلغ (3.49)وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي وهي اعلى قيمة للأوساط الحسابية، أي إن اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (36.2%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (17.0%) في حين ان الفقرة (ب) ( مدى مساهمة صناديق

التحوط في جذب المستثمرين الاجانب بما يدعم الوضع الاقتصادي العراقي ) بلغ الوسط الحسابي لها (2.98) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي واقل قيمه للأوساط الحسابية ، أي إن اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (24.5%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (12.8%)

**خامسا : سوق الأوراق المالية :**

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.73) وهي اصغر من قيمه الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الضعيف والضعيف جدا، وبانحراف معياري (0.80) ، ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات وهي :

| الفقرات | 0% – 20% | | 21% – 40% | | 41% – 60% | | 61% – 80% | | 81% – 100% | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | |
| أ | 29 | 30.9 | 26 | 27.7 | 18 | 19.1 | 19 | 20.2 | 2 | 2.2 | 2.35 | 1.18 |
| ب | 6 | 6.4 | 18 | 19.1 | 33 | 35.1 | 28 | 29.8 | 9 | 6،9 | 3.17 | 1.05 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | 2.73 | 0.80 |

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمه للأوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) مدى اسهام صناديق التحوط في رفع حركة التداول في الاوراق المالية )، اذا بلغت (3.17) وهي اكبر من قيمه الوسط الفرضي اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (29.8%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (9.6%) وان اقل قيمة للأوساط الحسابية ظهر في الفقرة (ب) (مدى تعامل المستثمرين مع استراتيجية البيع على المكشوف والمشتقات في البورصة العراقية ) اذ بلغت (2.35) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي ، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (27.7%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (30.9%).

**سادسا : المستثمرين :**

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.76) وهي اصغر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابة العينة في هذا المحور متجه نحو الضعيف والضعيف جدا وبانحراف معياري (1.04) ويحتوي هذا المحور على عده فقرات وهي :

| الفقرات | 0% - 20% | | 21% - 40% | | 41% - 60% | | 61% - 80% | | 81% - 100% | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | |
| أ | 7 | 7.4 | 27 | 28.7 | 32 | 34.0 | 13 | 13.8 | 15 | 16.0 | 3.02 | 1.17 |
| ب | 28 | 29.8 | 25 | 26.6 | 16 | 17.0 | 14 | 14.9 | 11 | 11.7 | 2.52 | 1.37 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | 2.76 | 1.04 |

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمه للأوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) (مدى حاجة المستثمرين الى صناديق التحوط كأداة لتنويع محافظهم الاستثمارية) اذ بلغت (3.02) وهي اكبر من قيمه الوسط الفرضي اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (13.8%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (16.0%) وان اقل قيمه للأوساط الحسابية (مدى امتلاك المستثمرين للمعرفة الكافية عن ماهية صناديق التحوط واهميتها) اذ بلغت (2.52) وهي اصغر من قيمه الوسط الفرضي اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (26.6%) ونحو الضيف جدا وبنسبة(29.8%).

**سابعا : البيئة التكنلوجية :**

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (3.15) وهي اكبر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابة العينة بهذا المحور متجه نحو الجيد والجيد جدا وبانحراف معياري (0.90) ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات وهي:

| الفقرات | 0% - 20% | | 21% - 40% | | 41% - 60% | | 61% - 80% | | 81% - 100% | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | |
| أ | 2 | 2.1 | 14 | 14.9 | 35 | 37.2 | 26 | 27.7 | 17 | 18.1 | 3.45 | 1.02 |
| ب | 14 | 14.9 | 24 | 25.5 | 30 | 31.9 | 18 | 19.1 | 8 | 8.5 | 2.81 | 1.17 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | 3.15 | 0.90 |

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور أنفا ان اعلى قيمه للأوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) (مدى توفر حواسيب متطورة للعمل على قواعد بيانات الشركات بمى يدعم إنشاء وإدارة صناديق التحوط) إذ بلغت ( 3.45)هي اكبر من قيمة الوسط الفرضي ،اي ان اتجاهات إجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (7،27%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (18.1%9 وان اقل قيمة للأوساط الحسابية ظهر في الفقرة (ب) (مدى قدرة الشركات في البيئة العراقية على تحديث قواعد بياناتها بما يخدم انشاء وادارة صناديق التحوط) اذ بلغ (2.81) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي ،اي ان اتجاهات إجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (25.5%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (14.9%) ومن خلال اجراء المقابلات مع عدد من المدراء سواء في المصارف العراقية او المؤسسات المالية اتفقوا على ان تكنلوجية متوفرة لديهم وان لم تكن متشابه تماما لما هو متوفر للعديد من الدول المتقدمة الا تفي بالغرض ولا يعد الفارق شاسع بين التكنلوجية المستخدمة في العراق حاليا وبين الدول الاخرى مما يعني ان التكنلوجيا لا تشكل عائق امام المصارف والمؤسسات العراقية فيما لو سعت لتأسيس صندوق تحوط .

**ثامنا : المصارف :**

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.77) وهي اصغر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ 3 وهذا يعني ان اجابة العينة في هذا المحور متجهة نحو الضعيف جدا وبانحراف معياري 1.01) .

| الفقرات | 0% - 20% | | 21% - 40% | | 41% - 60% | | 61% - 80% | | 81% - 100% | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | |
| أ | 28 | 29.8 | 20 | 21.3 | 22 | 23.4 | 14 | 14.9 | 10 | 10.6 | 2.55 | 1.34 |
| ب | 3 | 3.2 | 29 | 30.9 | 26 | 27.7 | 24 | 25.5 | 12 | 12.8 | 3.14 | 1.09 |
| **النسب العامة** | | | | | | | | | | | 2.77 | 1.01 |

يلاحظ منم النتائج في الجدول الذكور انثنا ان اعلى قيمه للأوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) (مدى تعامل مصارف البيئة العراقية مع سوق الأوراق المالية العراقية) اذ بلغ (3.14) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي ،اي ان اتجاهات إجابات العينة كانت متجهه نحو الجيد وبنسبه (25.5%) ونحو الجيد جدا وبنسبه (12.8% وان اقل قيمة للأوساط الحسابية ظهر (مدى امكانية قيام المصارف في البيئة العراقية لإقراض صناديق التحوط) اذ بلغ (2.55) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كان متجه نحو الضعيف وبنسبة (21.3%) ونحو الضعيف جدا بنسبة (29.8%).

**ثالثا : اختبار فرضيات الدراسة :**

لاختبار طلبيات الدراسة سوف يتم استخدام الاختبار التالي للعينه ومقارنة الوسط الحسابي مع الوسط الافتراضي لكل محور. فأذا كانت نسبة الوسط الحسابي اكبر من الوسط الافتراضي فهذا يعني بأن المعنوية بأتجاه الايجابي اما اذا كان الوسط الحسابي اصغر من الوسط الافتراضي فهذا يعني ان المعنوية بأتجاه السلبي وبما ان المقياس بشكل مدد (0-100) لذا سوف نستخدم المجاميع للمحاور وكانت النتائج كالاتي :

1) لاختبار الفرضية الأولى القائلة **(تتطلب في العراق المتطلبات المالية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية).**

حيث بلغت القيمة التائية المحسوبة وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلاله معنونيه لمحور المتطلبات المالية .

2) لاختبار الفرضية الثانية القائلة **(تتوفر في العراق المتطلبات البشرية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية)** .

بلغت القيمة التائية المحسوبة هي اصغر من قيمتها الجدولية وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلاله معنويه لمحور المتطلبات البشرية .

3) لاختبار الفرضية الثالثة القائلة **(تتوفر في العراق المتطلبات البشرية لأنشاء وإدارة الصناديق السيادية)**

حيث بلغت قيمتها التائية المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلاله معنويه لمحور البيئة التشريعية وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان الفرضية لصالح الوسط الفرضي اي لا يتوفر في العراق المتطلبات التشريعية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.

4) لاختبار الفرضية الرابعة القائلة **(تتوفر في العراق المتطلبات البيئة الاقتصادية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية).**

فقد بلغت القيمة التائية اصغر من القيمة الجدولية وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلاله معنويه لمحور البيئة الاقتصادية

5) لاختبار الفرضية الخامسة القائلة **(تتوفر في العراق المتطلبات سوق الأوراق المالية لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية )**

حيث بلغت القيمة التائية اكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلاله معنويه لمحور سوق الأوراق المالية وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان المعنوية لصالح الوسط الفرضي اي ان لا تتوفر في العراق المتطلبات لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية .

6) لاختبار الفرضية السادسة القائلة **(تتوفر في العراق مستثمرين بما يناسب إنشاء وإدارة الصناديق السيادية )**

حيث بلغت القيمة التائية اكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلاله معنويه لمحور المستثمرين وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان المعنوية لصالح الوسط الفرضي وهذا يعني لا يتوفر في العراق المستثمرين بما يناسب إنشاء وإدارة الصناديق السيادية.

7) لاختبار الفرضية السابعة القائلة **( تتوفر في العراق متطلبات تكنلوجيا المعلومات لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية )**

حيث بلغت القيمة التائية المحسوبة اصغر من قيمتها الجدولية وهذا يعني عدم توفر وجود فروقات ذات دلاله معنويه لمحور البيئة التكنلوجيا.

8) لاختبار الفرضية الثامنة القائلة **(تتوفر في العراق متطلبات المصارف لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية).**

حيث بلغت القيمة التائية محسوبة اكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلاله معنويه لمحور المصارف وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان المعنوية لصالح الوسط الفرضي اي ان لا تتوفر في العراق متطلبات المصارف لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية .

ومما تقدم من نتائج ومن خلال ادخال تلك البيانات في برنامج ال win QSB نجد متطلبات انشاء الصناديق السيادية في العراق تتوفر بنسبة 20% ، وبهذا يمكن القول .

**( بأن البيئة العراقية غير ملائمة لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية في العراق )**

**ثالثا- خصائص الصناديق السيادية :**

تتمتع الصناديق السيادية كغيرها من وسائل الاستثمار لعدد من الخصائص التي يمكن ان تسلط الضوء عليها وهي: (1)

1) يعد الصندوق شراكه محدودة ويتقسم الى قسمين :شراكه عامه – شراكه محدودة .
2) تقع اغلب الصناديق السيادية في الملاذات الضريبية مثل برمودا _وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان لتكون هذه الصناديق قادره على الاستفادة بشكل اكبر من تنظيم الاستثمار الليبرالي .
3) ان الاموال المستثمرة في الصندوق السيادي تكون مغلقه مده زمنيه ولا يمكن سحبه بسهوله من المستثمر .
4) تعمل هذه الصناديق بنسبة مرتفعة من الرافعة المالية لتكون قادره على تحقيق عوائد مرتفعة.
5) ان التسويق للصندوق اما محظور او مقيد للغاية .

**رابعا : هيكل وأليه عمل الصناديق السيادية :**

تتكون الصناديق السيادية من (الشريك العام) الذي يسيطر على الصندوق ومجموعه من الشركاء المحددين الذين يقومون بالاستثمار في الصندوق . (2)

وغالبا ما نجد ان الشريك العام يستثمر امواله خاصه في الصندوق وعندما يسجل صناديق سيايديه بمثابة شراكه محدودة فأن مستشار الاستثمار يمكن ان يكون هو الشريك العام ايضا ولا تكون هناك حاجه لتسجيل الصناديق السيادية في لجنة الأوراق المالية والبورصة .

فالمسار الرئيسي : هو شركة وساطة تمسك موجودات الصندوق وتوفر التقارير المالية المفصلة له وعادة ما يكون شركه في سوق الأوراق المالية. ([1])

ويمول المراكز طويلة الاجل للصندوق ويقرضه لتمويل مشاريعه ذات المراكز قصيرة الاجل ويعمل بمثابه وكيل تسويق له ويرفع من رأس المال الصندوق عن طريق تقديم مديره الى عملاء اكثر اهميه ويعوض الصندوق السيادي سماسرته بناء على ما يقدمه من خدمات له وقد تؤدي بعض من هذه الخدمات الى حدوث تباعد بين مصالح مدير الصندوق ومستثمريه كما هو الحال عند قيامه بأستخدام موجودات الصندوق لدفع تكاليف الخدمات كتكاليف التسويق والتي تعد بالنفع على المدير بالمقارنة مع المستثمرين . (4)

خامسا : متطلبات انشاء الصناديق السيادية :

هناك العديد من المتطلبات لإنشاء الصناديق السيادية في العراق وهي :(5)

1) المتطلبات المالية
2) المتطلبات البشرية
3) البيئة التشريعية
4) البنيه الاقتصادية
5) سوق الاوراق المالية
6) المستثمرين
7) البيئة التكنلوجية
8) المصارف
9) ثقافة مجتمعية

**الاستنتاجات والمقترحات**

**اولا: استنتاجات**

**من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي:**

1- فيما يخص المتطلبات المالية تبين أن رأس المال للمؤسسات المالية والمصارف لم تكن بالقدر كافي ليعول عليها في تبني وانشاء الصناديق سياديه ويعزى ذلك الى كثرة رأس المال المهاجر الذي يعد احد الاسباب الرئيسية لقلة رأس المال ومقولة و(رأس المال جبان) تؤكد ان اقامة المشاريع الاستثمارية تحتاج بيئة امنه سياسيا واقتصاديا على اقل تقدير ولا يمكن المجازفة بما هو متوفر منه في غير ذلك.

2- على الرغم من ان الدراسة بينت وجود ضعف عام في جميع متطلبات إنشاء الصناديق السيادية في البيئة العراقية الا ان القطاع المصرفي هو الاقرب الى تحقيق ذلك من قطاعي التأمين وشركات الاستثمار فيما لو توفرت المتطلبات الاخرى كونه حقق المركز الاول من حيث حجم وحركة التداول اليومي متفوقا بذلك على جميع القطاعات الأخرى.

3- ضعف الخبرات الإدارية القادرة على تبني اعمال الادارية المنوطة للصناديق السيادية لانعدام تعامل لاستثمار المصارف الخاصة وشركات التامين والاستثمار مع الصناديق السيادية في البلدان الأخرى، فضلاً عن قلة الإمكانيات المادية الواجب توفرها لتطوير القاعدة المعرفية لهذه الخبرات الإدارية.

4- اشر سوق العراق للأوراق المالية ضعفا وتراجعا كبير في السنتين الأخيرتين مقارنة بالسنوات السابقة متأثرا في الواقع السياسي والاقتصادي والمالي الراهن للبلد مما دفع عدد كبير من المستثمرين الى عدم التعاون معه والذي ادى بدوره الى تدهور القيمة السوقية في اسعار الاسهم بصوره مباشرة وانخفاض كبير في حركة التداول.

5- الوضع الاقتصادي الراهن انعكس سلبيا على الساحة الاستثمارية العراقية مؤثرا على كافة المتطلبات إنشاء الصناديق السيادية فالاقتصاد يعد ركيزة اساسيه يستند عليه جميع المتطلبات الاخرى مكمله ودون وجود اقتصاد فعال لا وجود لاستثمار فعال قوي ويصبح الحديث دون جدوى عن اي محور او متطلب أخر.

**ثانيا : المقترحات**

**ومن ابرز المقترحات التي يوصي بها البحث:**

1- تحسين الوضع الامني والاقتصادي من قبل الجهات المعنية من خلال تغير الخطط والاستراتيجيات المرتبطة بهما ولا يمكن لاي مشروع استثماري ان يستمر تحت الاثار السلبية التي يولدها وضع البلد الراهن.

2- تفعيل دور الدورات التدريبية في وضع الإطار المعرفي للملاكات العامة من مصارف والمؤسسات المالية والاستفادة من المنح التدريبية التي تطلقها المنظمات العالمية المدعومة من قبل الدول المانحة البلدان لما لها من اهمية برفد المتدرب بمعلومات قيمه عن موضوع البحث والاستفادة من هذا الملاكات لإقامة دورات مماثلة لها في داخل العراق.

3- تفعيل دور التعليم العالي والبحث العلمي من خلال ادراجه للمفاهيم الاساسية المتعلقة في الصناديق السيادية ضمن المناهج المقررة في المراحل الدراسية للجامعات والمعاهد العراقية.

4- ضرورة التوجه نحو سن القوانين والتشريعات التي من شانها ان تسهم في انشاء الصناديق السادية في المستقبل البيئة العراقية ويقع ذلك على عاتق الهيئة التشريعية العليا وهيئة الأوراق المالية وهيئة الاستثمار وإصدار اللوائح والتعليمات المنظمة لعمل الصناديق.

5- ضرورة ان تكون السياسة الحكومية فضلا عن سياسة البنك المركزي متجه صوب الحد من راس المال المهاجر ومشجعه لاقتصاديات السوق الحر.

6- تفعيل سوق العراق للأوراق المالية بشكل اكبر وزيادة فعاليته وكفاءته من خلال تشجيع المستثمرين للدخول فيه من الأجانب والعرب وعمل مقارنه بينه وبين الأسواق المتطورة وتحليل الفجوات بينهما والعمل على توسيع نظام استخدامه بالأدوات المالية .

## First: Conclusions

Among the most important conclusions reached by the research are:

1- Regarding financial requirements, it is evident that the capital of financial institutions and banks was not sufficient to rely on in establishing sovereign funds. This is attributed partly to the abundance of migrant capital, which is one of the main reasons for the scarcity of capital. The saying "capital is cowardly" confirms that establishing investment projects requires a politically and economically secure environment at the very least, and what is available cannot be risked elsewhere.

2- Despite the study indicating a general weakness in all the requirements for establishing sovereign funds in the Iraqi environment, the banking sector is the closest to achieving this compared to the insurance and investment sectors, if the other requirements are met, as it has achieved the first place in terms of volume and daily trading activity, surpassing all other sectors.

3- The lack of managerial expertise capable of undertaking the administrative tasks entrusted to sovereign funds due to the absence of interaction for investment by private banks and insurance and investment companies with sovereign funds in other countries, as well as the scarcity of material resources necessary to develop the knowledge base for these managerial skills.

4- The Iraqi stock market has witnessed significant weakness and decline in the past two years compared to previous years, influenced by the current political, economic, and financial situation of the country, which has led a large number of investors to refrain from cooperating with it, resulting in a direct deterioration of market capitalization and a significant decrease in trading activity.

5- The current economic situation has negatively impacted the Iraqi investment arena, affecting all the requirements for establishing sovereign funds. The economy is considered a fundamental pillar upon which all other requirements rely, complementing each other, and without an active economy, there is no effective strong investment, rendering discussions on any other axis or requirement futile.

**المصادر:**

**أولا : المصادر العربية :**

1)جميل، احمد نزار جميل، زهراء كريم محمد، مدى ملائمة البيئة العراقية لأنشاء صناديق التحوط في العراق ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 93 ، بغداد، 2016 .

**ثانيا : المصادر الإنكليزية:**

1- Field، Charles H & Fitzgerald ، Chapin (2014)، Hedge Funds Primer For Investment Advisers.
2- Botha، Marius (2005)،Risk Management In Hedge Funds،The North-West University-London
3- Heymans ، Andre (2005)،The Day-Of-The-Week Effect As A Risk For Hedge Fund Management ، The North-West University.
4- August ، Jerald david & cohan ، Lawrence (2006)، hedge funds – structure، regulation and tax implications ، business entities (WG&L)،vol.08،no.04.
5- Ballew ، Amy ; Gupta ، Menu ; Lasry ، Geoffrey & Weinberger ،Ariel (2002)، Hedge Funds : Approaches To Diversification
6- Bandopadhyaya ، Arindam & Grant ، James L (2006) ، The Hedge Fund Explosion : Is The Bang Worth The Buck?، Working Paper ، University Of Massachusetts Boston.
7- Baums، Theodor & Cohn ،Andreas (2004)، Legal Aspects Of German Hedge Fund Structures ، Institute For Law And Finance ، Working Paper ،No.12.
8- Davies، Steve (2008)، Hedge Funds : Issues For Trade Unionists، Cardiff University.
9- Emerson، Jed (2009)،Hedge Fund Investing ، Capital Markets And The Sustainability Challenge.
10- Fichtner ، Jan (2009) ، Activist Hedge Funds And The Erosion Of Rhenish.
11- Lawisako، Tokuo (2010)، Global Financial Crisis، Hedge Funds And The Shadow Banking System، Policy Research Institute ، Ministry Of Finance، Japan، Public Policy Review ، Vol.16،No.3.
12- Mader ، wolfgang (2005)، hedge funds : alternative investment strategies and Martin ، Cary (2014)، Is Systemic Risk Prevention The New Paradigm .
13- Minamihashi، Naoaki & Wakamori ، Naoki (2014)، How Would Hedge Fund Regulation Affect Investor Behavior ? Implication For Systemic Risk
14- Shadab ،Houman B (2009)،The Law And Economics Of Hedge Funds : Financial Innovation And Investor Protection ، Berkeley Business Law Journal، Vol.6،Issue.2.
15- Sklar، Ryan (2009)، Hedge Funds Or Thichets : Protecting Investors From Hedge Fund Managers Conflicts Of Interest، For DHAM Law Review ، Vol.77،Issue.6.
16- Tiffith، Lartease (2007)، Hedge Funds Regulation : What The FSA Is Doing Right And Why The SEC Should Follow The FSA's Lead ، North Western Journal Of International Law & Business، Vol.27،Issue.2.